IDB.53/5–PBC.41/5

Distr.: General
27 February 2025
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثالثة والخمسون
فيينا، 30 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2025

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الحادية والأربعون
فيينا، 13–15 أيار/مايو 2025
البند 6 من جدول الأعمال المؤقَّت
تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية

تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية

تقرير الرئيسين المتشاركين

إضافة إلى المعلومات المحدَّثة عن تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية (الفريق العامل غير الرسمي)، الواردة في الوثيقة IDB.52/CRP.4، تقدم هذه الوثيقة معلومات محدثة عن اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي منذ الدورة الثانية والخمسين لمجلس التنمية الصناعية. ويمكن للدول الأعضاء الاطلاع على جميع العروض الإيضاحية والوثائق الأساسية والملحوظات الموجزة ذات الصلة المقدمة إلى الفريق العامل غير الرسمي من خلال الشبكة الخارجية للدول الأعضاء في اليونيدو على العنوان التالي: extranet.unido.org.

أولا– لمحة عامة عن الاجتماعات: التواريخ والمواضيع

1– منذ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية خمسة اجتماعات موضوعية على النحو التالي:

(أ) 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، عن المقترحات المحدثة بشأن الاستثمارات المتوسطة الأجل، 2024–2025؛

(ب) في 17 كانون الثاني/يناير 2025، بشأن إحاطة من وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض حوكمة ورقابة المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب

لأغراض الاستدامة، لم تُطبع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

110325 110325 V.25-03312 (A)

الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (JIU/REP/2023/7)؛

(ج) في 24 كانون الثاني/يناير 2025، بشأن البرنامج والميزانيتين للفترة 2026–2027؛

(د) 3 شباط/فبراير 2025، بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026–2029؛

(هـ) 10 شباط/فبراير 2025، بشأن الميزانيتين العادية والتشغيلية.

ثانيا- مناقشة حول المقترحات المحدثة بشأن الاستثمارات المتوسطة الأجل، 2024–2025 (13 كانون الأول/ديسمبر 2024)

2- انضم إلى الفريق العامل غير الرسمي رئيس خدمات الرقمنة والابتكار وتحسين التعاون التقني، الذي قدم عرضا إيضاحيا حول المقترحات المحدثة بشأن الاستثمارات المتوسطة الأجل، 2024–2025. وأثيرت المسائل التالية في مداخلته:

(أ) أشير إلى الإنجازات الرئيسية التي تحققت على مدى الاثني عشر شهرا الماضية فيما يتعلق بإطار الرقمنة في اليونيدو. ومن هذه الإنجازات نشر إطار الرقمنة المكون من خمس ركائز تركز على البيئة التعاونية، وأمن المعلومات، والقدرة على الصمود واستمرارية الأعمال، والابتكار الرقمي، والمهارات الرقمية والقدرة على التكيف؛

(ب) لُفِت الانتباه إلى بعض المبادرات الرئيسية الجارية التي تتطلب استثمارات حيوية. ومن هذه المبادرات تنفيذ الجيل التالي من نظام إدارة الموارد المؤسسية، وتنفيذ شبكة داخلية جديدة، واستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الاشتراء، وإدارة الموارد البشرية، ومكتب المساعدة، وإدارة المحافظ من أجل تحسين تجهيز العمليات الداخلية، وتجربة نظام قائم على الذكاء الاصطناعي لإدارة العلاقة مع العملاء بالاشتراك مع شعبة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وشعبة التمويل المبتكر من أجل إدارة الشراكات، ومختبر الابتكار، وتعزيز قدرة تكنولوجيا المعلومات على الصمود من خلال التوسع في الحلول السحابية واعتمادها؛

(ج) فيما يتعلق بهذه المشاريع، سلط رئيس خدمات الرقمنة والابتكار وتحسين التعاون التقني الضوء على استنفاد صندوق التجهيزات الكبرى (IDB.51/14 (هـ)) والحاجة إلى مساهمات الدول الأعضاء أو حلولها التمويلية المبتكرة. ومن بين الأولويات غير الممولة مواصلة تعزيز الأمن السيبراني لمعالجة توصيات مراجعي الحسابات الخارجيين؛ وتدابير لتحسين أمن معلومات المستخدمين؛ ومبادرات لخلق بيئة أكثر تعاونا لمشاركة المعلومات داخليا وخارجيا؛ وحماية البنية التحتية الحالية وصيانتها؛ والمرحلة الأولية لتنفيذ الجيل القادم من نظام إدارة الموارد المؤسسية، بتكلفة مقدرة بما يبلغ 1,5 مليون دولار؛

(د) الانتقال إلى الجيل التالي من نظام إدارة الموارد المؤسسية الذي يدعم جميع عمليات اليونيدو الداخلية أمر بالغ الأهمية، حيث إن النظام الحالي القائم على نظام SAP، الذي جرى تنفيذه في عام 2013، سيفقد دعم الباعة بحلول عام 2027. وقد أصبح النظام، الذي موّل في الأصل من خلال التبرعات والأرصدة غير المنفَقة والاحتياطيات، مخصصا ومعقدا بشكل مفرط وتصعب صيانته. ولتلبية الاحتياجات المتعلقة بالأداء والقابلية للتوسع وتحليل البيانات، تقيّم اليونيدو أربعة خيارات، وهي: الخدمات السحابية العامة لنظام SAP (حديثة وإن كانت تفتقر إلى الوظائف الرئيسية لليونيدو)؛ والسحابة الخاصة S/4HANA التابعة لنظام SAP (تحتفظ بالوظائف وإن كانت ترث بعض التعقيدات)؛ برمجية S/4HANA الخاصة بنظام SAP المثبتة على جهاز العميل (مكلفة وقديمة)؛ وQuantum (تطبيقات SaaS التابعة لشركة Oracle، قابلة للتوسيع وإن كانت تتطلب تكييفا وقدرا كبيرا من إدارة التغيير).

3- وأخيرا، اختتم الرئيس العرض الإيضاحي بالإشارة إلى عواقب عدم تحديث نظام إدارة الموارد المؤسسية وتناوُل الخطوات التالية. ويشمل ذلك ارتفاع تكاليف الصيانة، وعدم القدرة على مواءمة النظم مع الأهداف الاستراتيجية، وانخفاض قابلية التوسع التشغيلي. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى صعوبة توظيف الخبرات التقنية اللازمة للنظم القديمة. واقترح بعد ذلك التواصل مع الدول الأعضاء من أجل تقديم مساهمات مالية وحلول تمويلية مبتكرة فيما يتعلق باستنفاد صندوق التجهيزات الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، أُعلِن عن خطة لتشكيل فريق عمل لتقييم خيارات إدارة الموارد المؤسسية وتنفيذ مرحلة استكشافية.

4- وبالإضافة إلى العرض الإيضاحي، أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للتقدم الكبير المحرز في مجال الرقمنة والابتكار ودمج الذكاء الاصطناعي، وسلمت بالحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

5- وشددت الأمانة على أهمية التمويل في الوقت المناسب لتجنب تصاعد التكاليف وأوجه القصور التشغيلية بسبب النظم القديمة. وستُعرض التكلفة التقديرية من حيث الاستثمار الأولي الممول من صندوق التجهيزات الكبرى والتكاليف السنوية في جلسة مخصصة، وستجري مناقشتها في سياق مشاورات البرنامج والميزانية لعامي 2026 و2027.

ثالثا- إحاطة من وحدة التفتيش المشتركة بشأن تقرير مختار للوحدة (17 كانون الثاني/يناير 2025)

6- انضم إلى الفريق العامل غير الرسمي السيد هنت، وهو مفتش في وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، الذي قدم عرضا إيضاحيا بشأن استعراض حوكمة ورقابة المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (JIU/REP/2023/7)، مسلطا الضوء على أهدافها ونتائجها وتوصياتها الرئيسية.

7- وأشير إلى عشر توصيات رسمية واثنتي عشرة توصية غير رسمية، مع ستة عناصر مرجعية لتحسين الحوكمة. وهي تشمل:

(أ) أدوار ومسؤوليات المجلس: هناك حاجة إلى إطار مرجعي واضح وتفويض محدد للسلطة؛

(ب) تكوين المجلس التنفيذي وهيكله: توجد فرص للتحسين فيما يتعلق بتكوين المجلس التنفيذي؛

(ج) أمانة المجلس: لا يوجد وضوح كاف بشأن المسؤوليات، واستبينت الحاجة إلى الخبرة التقنية؛

(د) اجتماعات المجلس: يفتقر المجلس التنفيذي إلى آلية لتقييم فعالية الاجتماعات؛

(هـ) المجلس ومهام الرقابة: أثيرت مخاوف بشأن الوقت المخصص للرقابة وغياب أدوار واضحة بشأن تقييمات الأداء؛

(و) المجلس وإدارة المخاطر: لا توجد أطر شاملة ومعلومات متسقة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين عملية التعريف وضمان وعي الأعضاء بالقواعد والمسؤوليات المتعلقة بممارسات إدارة المخاطر.

8- وإضافة إلى العرض الإيضاحي، قام المفتش بالرد على سؤال طُرِح بشأن التوصيات المحددة التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة إلى اليونيدو بالنظر إلى هيكلها الفريد، حيث أشار إلى أنه في حين لا يتناول التقرير اليونيدو بشكل مباشر، لا يزال وضوح الأدوار والمسؤوليات بالنسبة للدول الأعضاء أمرا بالغ الأهمية. وتضمنت الاقتراحات وضع إطار مرجعي ومواد تعريفية رسمية.

9- وسلطت الأمانة الضوء على الجهود الجارية لمواءمة هياكل الحوكمة مع معايير وحدة التفتيش المشتركة.

10- وشددت الأمانة على أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة ليس إلزاميا بالنسبة لليونيدو، إلا أن الرؤية التي يقدمها يمكن أن تلهم إدخال تحسينات في عمليات الرقابة والحوكمة.

11- وأعطيت الكلمة للأمانة لشرح الجدول الزمني المقترح للفريق العامل غير الرسمي في النصف الأول من عام 2025. وطُلِب من الدول الأعضاء إضافة المواضيع التي ترغب في إدراجها في الجدول الزمني للفريق.

12- وبعد تقديم الجدول الزمني لاجتماعات الفريق في النصف الأول من عام 2025، أعربت إحدى الدول الأعضاء عن قلقها بشأن عدم كفاية الوقت المتاح للمشاورات بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026-2029، وأشارت الأمانة إلى أنه إذا كان من الضروري تحديد مواعيد لعقد المزيد من الاجتماعات، فسيجري ذلك في الأشهر المقبلة.

رابعا- مناقشة بشأن البرنامج والميزانيتين للفترة 2026-2027 (24 كانون الثاني/يناير 2025)

13- انضم إلى الفريق العامل غير الرسمي نائب المدير العام والمدير الإداري لمديرية الخدمات والعمليات المؤسسية، ومديرة شعبة الشؤون المالية، اللذين قدما عرضا إيضاحيا عن برنامج وميزانيتي الفترة 2026-2027. وتضمن ذلك نجاحات اليونيدو والنقاط البارزة من عام 2024، والأولويات والتركيز (لا تزال قيد النظر) في الفترة 2026-2027، بالإضافة إلى الهيكل الأساسي والمعلومات المتعلقة بالميزانية.

14- وإضافة إلى العرض الإيضاحي، استفسرت عدة دول أعضاء عن فكرة تعزيز اليونيدو لمكاتبها الميدانية، وما إذا كان ذلك سيزيد من عدد الموظفين في الميدان، وأشار الرد المقدم إلى أن هذه النقطة لا تزال قيد التنسيق الداخلي وأنه سيُقدَّم المزيد من التفاصيل في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالزيادة في تعيين الموظفين بنسبة 167 في المائة، فإن النقاط الرئيسية المستخلصة هي أن الزيادة تجسد جهود إنعاش لملء الوظائف التي أصبحت شاغرة، وكذلك الاستقدام الجديد المدفوع بمتطلبات المشاريع.

15- وأجابت مديرة شعبة الشؤون المالية على سؤال طُرِح بشأن استرداد التكاليف المتعلقة بمشاريع التعاون التقني، موضحة أن نسبة مئوية من التكاليف، التي تعرف باسم تكاليف دعم البرامج، تُجمَع لتمويل الميزانية التشغيلية، التي تمول بالكامل بشكل طوعي، على عكس الميزانية العادية، التي تمول من الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء.

16- واستفسرت إحدى الدول الأعضاء عن معدل التضخم فيما يتعلق باعتبارات الميزانية المقبلة لفترة السنتين 2026-2027، والأثر الذي سيترتب على الدول الأعضاء. وشملت النقاط الرئيسية ما يلي:

(أ) من المتوقع زيادة بنسبة 4 في المائة لفترة السنتين كخط أساس لتغطية التضخم والحفاظ على المستوى الحالي للقوة الشرائية؛

(ب) يجري النظر في مخصصات إضافية للميزانية لمعالجة التحسينات الهيكلية، بهدف تلبية توقعات الدول الأعضاء. وقد يؤدي هذا إلى زيادة تتجاوز تسوية التضخم؛

(ج) عرض المثال التالي على ذلك، فإذا كان معدل التضخم بنسبة 4 في المائة والتحسينات الهيكلية بنسبة 5 في المائة، فإن إجمالي الزيادة في الميزانية ستكون 9 في المائة. ومع ذلك، لم يتم الانتهاء بعد من وضع أرقام محددة، حيث لا تزال المستويات التي لا غنى عنها والمعقولة للتحسينات الهيكلية قيد الدراسة؛

(د) سيتضمن طلب الميزانية عنصرين: أحدهما لتسويات التضخم والآخر للتحسينات الهيكلية.

17- وقدم المدير الإداري الجدول الزمني وجدول العمل لإعداد الميزانية ومقترح الميزانية بعد استفسار من إحدى الدول الأعضاء.

18- وأخيرا، ركزت المناقشة على المرونة الأفقية والرأسية في فترة السنتين المقبلة 2026-2027، حيث سيكون الهدف بالنسبة للمرونة الأفقية، إن أمكن، هو موافقة الدول الأعضاء على التنظيم، أما بالنسبة للمرونة الرأسية فستستمر المناقشة لكسب دعم أوسع من الدول الأعضاء، حيث لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء خلال الدورة الثانية والخمسين لمجلس التنمية الصناعية.

19- واستفسرت إحدى الدول الأعضاء عن نسبة النصيب المقرر بالنسبة لسداد اشتراكاتها المقررة. وأجاب المدير الإداري بأن الأمانة ستقدم في الوقت المناسب إلى الفريق العامل غير الرسمي جدول نسب الأنصبة المقررة الذي وضع على أساس نسبة الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

خامسا- التشاور مع الدول الأعضاء بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026-2029 (3 شباط/فبراير 2025)

20- انضم إلى الفريق العامل غير الرسمي رئيسة وحدة التخطيط الاستراتيجي ورئيس وحدة رصد نتائج التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ عنها، اللذين قدما عرضا إيضاحيا عن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026-2029. وشمل ذلك عرضا للجدول الزمني للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026-2029، مع توضيح الحاجة المستمرة وخطة التواصل مع الدول الأعضاء. وعُرِض أيضا هيكل الوثيقة والأولويات الاستراتيجية المقترحة إلى جانب الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء.

21- وبعد العرض الإيضاحي، استفسرت عدة دول أعضاء عن الاجتماعات المقبلة لمناقشة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026-2029، وطلبت عرض مشروع الإطار قبل إجراء المشاورات المقبلة. وأوضحت رئيسة وحدة التخطيط الاستراتيجي أن الأمانة تهدف إلى إطلاع الدول الأعضاء على مشروع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026-2029 قبل عملية التشاور الثانية التي تحدد موعدها في 27 شباط/فبراير 2025، مع تسليط الضوء على إمكانية إجراء المزيد من المشاورات، إذا لزم الأمر.

22- وطلبت إحدى الدول الأعضاء توزيع جدول يتضمن وثائق الإطار البرنامجي السابقة منذ عام 2015 لتيسير المقارنة من حيث التغير في الأولويات الاستراتيجية السابقة. ووافقت الأمانة على توفير هذا الجدول وإطلاع الدول الأعضاء عليه في الأيام المقبلة.

23- وردا على إحدى الدول الأعضاء، قدمت رئيسة وحدة التخطيط الاستراتيجي خططا مفصلة لعرض نتائج دراسة استقصائية للدول الأعضاء بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأداء قبل الدورة الحادية والأربعين المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، غير أنه أُكِّد على أن نتائج الدراسة الاستقصائية ليس لها دلالة إحصائية كبيرة نظرا إلى أن معدل الاستجابة كان 20 دولة عضوا فقط.

24- واستفسرت عدة دول أعضاء عما إذا كان جرى أي تقييم أو استبينت دروس مستفادة من الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025 من قبل مكتب التقييم والرقابة الداخلية، وردت رئيسة وحدة التخطيط الاستراتيجي بأنه لا يوجد في الوقت الحاضر مثل هذا التقييم الرسمي، وإنما ادرجت التعقيبات الواردة من مكتب التقييم والرقابة الداخلية والدروس المستفادة من الإطار البرنامجي للفترة 2018-2021 وتصميم الإطار البرنامجي للفترة 2022-2025 في إعداد الإطار البرنامجي للفترة 2026-2029. وسُلِّم أيضا بالإحاطات التي قدمها مكتب التقييم والرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية للرقابة إلى الدول الأعضاء، وأُخِذت في الاعتبار عند إعداد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026-2029.

25- وتركزت المناقشة بعد ذلك على الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء، حيث أكد رئيس وحدة رصد نتائج التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ عنها استعداد اليونيدو لمراجعة الصيغة الحالية من الإطار. وسُلِّط الضوء على الفرق الملحوظ بين المستوى الأول (استنادا إلى الإحصاءات الدولية) والمستويين الثاني والثالث من الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء، حيث يرتبط المستويان الأخيران ارتباطا مباشرا على نحو أكبر بعمليات اليونيدو وإلى حد كبير بمشاريع التعاون التقني الممولة من خارج الميزانية. ومن المؤكد أنه سيجري إدراج التغييرات المستقبلية لهذه المؤشرات في المشاريع المصممة/المتفاوض عليها حديثا، وإن كان إدراجها في المشاريع الجارية بالفعل قد يستدعي التفاوض بشأنها بشكل منفصل، حيث قد يؤثر ذلك على مستوى اكتمال الإبلاغ عن النتائج. وردا على استفسار من إحدى الدول الأعضاء، تطرق الرئيس أيضا إلى العملية الداخلية لضمان جودة النتائج التي يبلغ عنها مديرو المشاريع ويجري تجميعها في تقارير على المستوى المؤسسي، ويتم ذلك في الوقت الراهن من خلال التقرير السنوي فقط، وإن كانت هناك خطة لتوسيع النطاق ليمتد إلى منصة Compass التابعة لليونيدو (المقرر م ت ص-52/م-2).

26- ونوقشت بعد ذلك كيفية توافق الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026-2029 مع "رؤية 2050" الأوسع نطاقا، وكيفية دمج المسائل الجامعة. واقترحت رئيسة وحدة التخطيط الاستراتيجي أنه يفضل النظر إلى الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026-2029 باعتباره جزءا فرعيا من "رؤية 2050". وتتيح "رؤية 2050"، وهي منظور طويل الأجل، رؤية للمستقبل، وستساعد في تشكيل عرض الخدمات الذي ستقدمه اليونيدو في المستقبل، من خلال أدلة تستند إلى أدوات تحليلية مثل الاستشراف. ويمكن لهذه الرؤية الأطول أجلا أيضا أن تدعم اليونيدو ودولها الأعضاء في مداولات ما بعد عام 2030. واتُّفِق لاحقا على العودة إلى هذه المناقشة بمجرد أن يتاح للدول الأعضاء الوقت الكافي لاستعراض الوثيقة.

27- وتُلقي تعقيب من إحدى الدول الأعضاء على بناء الدراسة الاستقصائية للدول الأعضاء الخاصة بالعام الماضي، حيث أثيرت شواغل بشأن صياغة الدراسة وإطارها. وأعرب عن ضرورة إجراء المزيد من المناقشات حول الأولويات الاستراتيجية في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، التي يمكن تحديدها على نحو أكثر دقة.

28- وأخيرا، شددت إحدى الدول الأعضاء على أهمية التمسك بالولاية التقليدية لليونيدو، وهي السياسة الصناعية وتنمية المهارات الصناعية. وفي هذا الصدد، أشارت الأمانة إلى أن بناء القدرات وتبادل المعارف ونقلها من القيم المضافة الرئيسية التي تقدمها اليونيدو إلى الدول الأعضاء فيها.

سادسا- مناقشة حول الميزانيتين العادية والتشغيلية (10 شباط/فبراير 2025)

29- انضم إلى الفريق العامل غير الرسمي المدير الإداري لمديرية الخدمات والعمليات المؤسسية، الذي قدم عرضا إيضاحيا عن الميزانية العادية والميزانية التشغيلية، ومديرة شعبة الشؤون المالية. وكان هدف العرض الإيضاحي هو تعزيز فهم الجوانب الفنية لميزانيتي اليونيدو، مع التركيز على الفروق بين الميزانية العادية والميزانية التشغيلية، إلى جانب مختلف عناصرها.

30- واستفسرت إحدى الدول الأعضاء عن المساهمات في إدارة المنشآت العمرانية في مركز فيينا الدولي. وأُوضِح أن اليونيدو تساهم بالفعل ماليا في إدارة المرافق التي تشرف عليها دائرة إدارة المباني التابعة لليونيدو.

31- وأثارت إحدى الدول الأعضاء سؤالا بشأن الهيكل الحالي لليونيدو وحالة الوظائف الشاغرة فيها. وسلطت الأمانة الضوء على وجود حجم كبير من التعيينات بدءا من النصف الثاني من عام 2024، حيث لا تزال بعض عمليات التوظيف جارية، بينما اختتمت أخرى بنجاح.

32- وردا على سؤال من إحدى الدول الأعضاء بشأن المرونة الأفقية، أوضحت الأمانة أنه أُفرِج عن 3,3 ملايين يورو من خلال المرونة الأفقية في عام 2024، وأن ذلك مرتبط بالميزانية التشغيلية، وليس له أثر على الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء، وإنما يعتمد على قدرة الأمانة على زيادة تنفيذ أنشطة التعاون التقني (مع ملاحظة الاتجاه الإيجابي في عامي 2023 و2024).

33- واستفسرت إحدى الدول الأعضاء عن التعاون التقني، وتحديدا ما إذا كان يجري تمويله بالكامل من التبرعات أو ما إذا كانت هناك أي استثناءات أيضا. وأكدت الأمانة أن الاستثناء هو نسبة 6 في المائة من الميزانية العادية المخصص للبرنامج العادي للتعاون التقني، الذي يدعم برامج تنفيذ التعاون التقني ويهدف إلى تمويل المبادرات الجديدة الناشئة والأولويات الاستراتيجية.

34- وردا على سؤال من إحدى الدول الأعضاء بشأن الاسترداد الكامل للتكاليف وتكاليف دعم البرامج، أوضحت الأمانة أن استرداد التكاليف لا يقتصر على تكاليف دعم البرامج فحسب، وإنما يشمل أيضا تكاليف الخدمات المباشرة واسترداد وقت الموظفين. وأُوضِح كذلك أن الاسترداد سيعتمد على طبيعة اتفاقات الجهات المانحة الفردية، حيث يكون الاسترداد من خلال تكاليف الخدمات المباشرة واسترداد وقت الموظفين العاملين في المشروع، إذا كانت نسبة تكلفة دعم البرامج الموحدة لا تغطي ذلك.

35- وتماشيا مع طلب الحصول على تقرير موجز عن الأعداد المحددة للموظفين المعينين حديثا والموظفين الذين لا يزالون في عملية التوظيف، ردت الأمانة بأنه شُرِع في 105 عمليات تعيين من الميزانية العادية أو التشغيلية، في حين جرى تمويل 72 من خلال المشاريع، مما أدى إلى ما مجموعه 177 عملية تعيين بدأت في عام 2024.

سابعا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

36- لعل اللجنة تود أن تحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.